

(3) تعريف النقود

(4) انواع النقود

(5) عرض النقود

• مواضيع المنهج :

(1) نظام المقايضة و ظهور النقود

(2) قيمة النقود

نظام المقايضة barter system

تعريف : نظام تبادلي بدائي قائم على مبادلة السلعة بسلعة او الخدمة بخدمة دون الاستعانة بالنقود , يدعى ايضا التجارة الصامتة او الخرساء وترجع الى 6000 سنة قبل الميلاد

• ظهور تقسيم العمل والتجارة المقايضة : حسب رأي (ادم سميث)

ظهور تقسيم العمل	⇐	ظهور التجارة : الحاجة لتبادل فوائض الانتاج	⇐	ظهور المقايضة
بين الرعي والزراعة				

• مع زيادة تقسيم العمل والتخصص ازدادت صعوبة المقايضة وانهارت

• تقسيم العمل labor division : اقتصار الفرد على انتاج سلعة او خدمة واحدة

• مزايا تقسيم العمل والتخصص

(1) زيادة الخبرة والمهارة لدى المنتجين

(2) تقليص الوقت اللازم للإنتاج

(3) تقليص الجهد اللازم لإنتاج

(4) زياد كمية الانتاج

(5) تحسين نوعية الانتاج

(6) ابتكار سلع جديدة

اجابيات نظام المقايضة advantage of barter system

(1) عدم الحاجة الى استخدام النقود

(2) التمهيد الى ظهور النقود

(3) السهولة والمرونة المحدودة في تبادل السلع المختلفة

(4) السهولة والمرونة المحدودة في تبادل السلع مع الخدمات

(5) تسهيل تبادل السلع مباشرة بين الدول النامية عند قلة امتلاكها للاحتياطي من العملات الاجنبية

(6) لا يمكن ان تحصل حالة التضخم النقدي : لان القيمة النقدية تتساوى مع القيمة السلعية وبالتالي استقرار الحالة المعيشية للأفراد في حدود السلع التي يمتلكونها ويستهلكونها

سلبيات نظام المقايضة disadvantage of barter system

(1) ضرورة توافق الرغبات المشتركة

(2) في التبادل مكانا و زمانا:

(3) عدم وجود اداة تحاسب:

(4) صعوبة تخزين بعض السلع:

(5) صعوبة نقل بعض السلع:

(6) صعوبة تجزئة بعض السلع :

(7) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(8) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(9) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(10) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(11) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(12) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(13) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(14) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(15) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(16) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(17) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(18) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(19) صعوبة تطوير نظام انتماني :

(20) صعوبة تطوير نظام انتماني :

- تقييم نظام المقايضة : رغم ان الاساس في التجارة المعاصرة هو التبادل النقدي , الا ان المقايضة - بحدود ايجابيات النظام - مفيدة في حالتها عدم توفر النقود خاصة العملات الاجنبية و الازمات الاقتصادية (الانكماش الحلزوني او التضخم الجامح) ومثال ذلك تعاملات فردية وتعامل دولية (بين دول العالم الثالث و الاتحاد السوفيتي السابق)
- مجموعات محفظة الاصول (الثروة) :

جميع الممتلكات السلعية والمادية لدى الوحدة الاقتصادية	1) الاصول المادية Physical assets
هي الاوراق المالية التي تثبت لحاملها اما ملكية حصة من المشروع ويحصل على عائد نقدي غير ثابت وهي الاسهم Shares او ان تثبت له المديونية ويحصل على عائد نقدي ثابت وهي السندات bonds	2) الاصول المالية Financial assets
اصول تامة السيولة (100%) وهي فقط (M1) اي العملات و الودائع الجارية Currencies and current deposits	3) الاصول النقدية Monetary assets

• ميزات النقود

- 1) مقاومة التلف
- 2) الاستقرار النسبي (الاحتفاظ بالقدرة الشرائية)
- 3) التحويل اليقيني

• السيولة liquidity : قابلية تحويل اصل الى وسيلة دفع دون مخاطر

- العلاقة بين الربحية profitability والسيولة عكسية لذلك ربحية النقود صفر
- ترتيب الاصول التالية حسب السيولة : النقود , الذهب , سندات الخزنة , الاوراق المالية (الاسهم والسندات), السلع , العقارات
- ترتيب الاصول التالية حسب الربحية : العقارات , السلع , الاوراق المالية (الاسهم والسندات), سندات الخزنة , الذهب , النقود
- سندات الخزينة : اوراق مالية تصدرها الخزينة او وزارة المالية وتشتري عادة من قبل المصارف لتغطية عجز مالي بمعدل فائدة قليل وتسديد بين السنة و الشهر ولها سيولة عالية
- الموازنة : هي خطة مالية او كشف تقديري لنفقات وايرادات الدولة لمدة زمنية امدها سنة وتمثل البرنامج المالي للدولة
- يغطي الجوانب المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة
- الميزانية : هي ارقام النفقات والايرادات الفعلية في نهاية السنة المالية
- ونقول عن الموازنة انها ميزانية عند انتهاء السنة المالية للدولة
- الموازنة قد تتعرض الى نوعين من العجز الاول ثابت اصيل وهو مالي والاخر طارئ مؤقت نقدي
- س/ ما الفرق بين العجز المالي fiscal deficit العجز النقدي monetary deficit
- ج/ العجز النقدي عجز طارئ مؤقت في الميزانية ناتج عن قصور مؤقت في الايرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة (مثل تأخر جباية الضرائب بسبب تأخر الحاصل الزراعي بينما العجز المالي هو عجز حقيقي ناتج عن عجز حقيقي في الايرادات العامة
- س/ ما هي سبل مواجهة العجز النقدي
- ح/ اصدار سندات الخزنة بنفس مبلغ العجز النقدي
- س/ ما هي سبل مواجهة العجز المالي
- ح/ الاقتراض الداخلي او الخارجي او اصدار نقد جديد
- السيولة التامة تميز النقود عن باقي الاصول
- س/ ماهي الاصول التي تدخل في مفهوم النقود (الاصول النقدية)
- ج / تضم النقود اصلين فقط هما تاما السيولة (العملة المتداولة والودائع الجارية)
- س/ لماذا تعد كل من العملة المتداولة والودائع الجارية نقودا
- ج/ لسيولة كل منهما 100%
- س/ ما العلاقة بين السيولة والربحية
- ج/ العلاقة بينهما عكسية (كلما ارتفعت سيولة اصل انخفضت ربحيته) تتراوح الربحية في الاصول (0-100%) فالنقود ربحيتها صفر
- س/ لماذا يصعب تكوين الثروات في نظام المقايضة
- ج/ لان اغلب السلع في هذا النظام ذات منشأ زراعي وهي لا تقاوم التلف ولما كانت الثروة تتكون من مراكمة الاصول accumulation of assets لذا فمن الصعوبة تكوين الثروة في نظام المقايضة
- س/ ما هي مخاطر تسهيل الاصول liquidation
- ج/ التسهيل هو تحويل الاصل الى وسيلة دفع (نقود) فقد يسبب خسارة بعض قيمة الاصل بسبب عدم ملائمة ظروف السوق مثل بيع الذهب في حالة انخفاض سعره اضطرارا , بيع سجادة في الصيف , بيع مكيف في الشتاء , بيع الاسهم والسندات في حالة ارتفاع معدلات الفائدة

قيمة النقود (طلب النقود)

- قيمة النقود و النظريات النقدية تبحث في اسباب (تقلبات) عدم استقرار قيمة النقود ثم تبحث اسباب عدم استقرار الاسعار
- تعريف قيمة النقود : هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من النقود (القدرة الشرائية للنقود)
- اهمية دراسة قيمة النقود (الثبات النسبي في قيمة النقود) : يعمل على
 - (1) توفير ظروف مستقرة للنمو الاقتصادي : مع ثبات العوامل الاخرى
 - (2) توفير ظروف ملائمة لترشيد القرارات لدى قطاع العائلي و قطاع الاعمال : فاستقرار قيمة النقود يمنح اليقين و يشجع على اتخاذ قرارات رشيدة للاستهلاك و الادخار و الاستثمار , اما عدم استقرار النقود فيولد ظاهرة الهروب من النقود واستشراء الاستهلاك
 - (3) التشجيع على الادخار : والادخار هو شرط اساسي لزيادة الاستثمار و النمو الاقتصادي (حسب ما ثبت في نظرية هارود - دومار : هنالك علاقة طردية بين معدل الادخار الى الدخل و معدل النمو الاقتصادي المتحقق)
 - (4) تعزيز القدرة التنافسية للسلع الوطنية في اسواق الصادرات العالمية : بما ينعكس ايجابا على ميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات اجمالا
 - (5) الاستقرار النقدي و ثبات سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملات الاجنبية : فتدهور قيمة النقود الوطنية يقود الى الهروب منها والمضاربة بها ومن ثم اضطراب الاقتصاد الوطني
 - (6) الاستقرار الاجتماعي : فتقلبات قيمة النقود تقود الى تحولات اجتماعية عميقة تضر و تضعف القيم الاجتماعية الايجابية مثل قيمة العمل

- المتضررين من التضخم : الدخول الثابتة : المتقاعدون , الإيجارات الثابتة القيمة , السندات والديون الطويلة الأجل

- العلاقة بين قيمة النقود والاسعار : قيمة النقود تتناسب عكسيا مع الاسعار ($M=1/P$)

\bar{P}	$M=Y$	استقرار الأسعار	قيمة النقود متساوية مع قيمة السلع
$P \downarrow$	$M < Y$	نزول الأسعار	قيمة النقود اكبر من قيمة السلع
$P \uparrow$	$M > Y$	صعود الأسعار	قيمة النقود اقل من قيمة السلع

- دور الدولة في المحافظة على استقرار الاسعار وقيمة النقود : السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي يقوم بهذا الدور
- سياسة الدولة الرشيدة هي في المحافظة على قيمة النقود من خلال الموازنة بين كمية النقود وكمية السلع

س / ما هي الضرورة التي تلزم الدولة في تدخل للمحافظة على استقرار الاسعار وقيمة النقود ؟

ج / النقود هي حافظة او مخزن القيم التي وضع الافراد فيها عملهم وثروتهم

- اسباب تدخل الدولة في المحافظة على استقرار الاسعار وقيمة النقود :

(1) الدولة هي التي تصدر النقود وتتحكم بكميته

(2) الدولة هي التي خرجت عن قاعدة النقد السلعية و منحت النقود قيمة بذاته وفقا قاعدة النقد الائتماني و بموجب القانون

نظريتي تفسير قيمة النقد:

النظرية السلعية : النظرية السلعية : Commodity theory : النقود مستمدة من قيمة السلع (الغطاء السلعي)

النظرية القانونية legal theory : قيمة النقود مستمدة من القانون الذي يصدرها ويحميها (الغطاء القانوني)

س/ ما هي الآثار السلبية لعدم استقرار قيمة النقود (تقلبات قيمة النقود)

ج/ عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالأحرى التأثير السلبي على الدخل ومن ثم الاستهلاك والادخار والاستثمار والنمو

الاقتصادي $Y=C+S$ (الدخل يساوي الاستهلاك والادخار)

- العوامل غير السعرية المؤثرة على قيمة النقود :

(1) تخفيض السلطة النقدية المستمر لقيمة النقود

(2) التدفق الكبير لرأس المال الى خارج الدولة : بالعكس من السلع فان تسرب العملة الوطنية الى الخارج يقلل الطلب

عليها و يخفض من قيمتها

(3) انخفاض الانتاج : القدرة الشرائية للنقود مستمدة من القدرة الانتاجية للاقتصاد (الانتاج يوفر غطاء سلعي للنقود)

(4) زيادة كمية النقود : وهي العامل الرئيسي والمتغير الاهم

(5) زيادة تداول النقود : تزداد الاسعار بزيادة عدد صفقات التبادل اي عدد مرات استخدام كمية النقود نفسها

(6) تمويل عجز الميزانية بالإصدار النقدي الجديد بلا ضوابط : تنقيذ الدين monetizing debt هو شراء البنك المركزي

لسندات الحكومة و تحويل الدين الى نقود لتمويل عجز الميزانية والنفقات العامة

(7) الكساد الاقتصادي العالمي : بسبب ترابط الاقتصاد العالمي فان الاقتصادات الوطنية ستتأثر بالبطالة و انخفاض الانتاج

وتدهور قيمة النقود

تعريف النقود definition of money

- (القبول العام) : الصفة او الشرط المتفق عليها في تعريف النقود
- (السيولة) : المسألة او الصفة المختلف عليها في تعريف النقود : شمول التعريف على الاصول التام والعالية السيولة
- الاصول العالي السيولة : اصول يمكن تحويلها الى اصول تامة السيولة بجهد قليل و وقت قصير
- اهم تعاريف النقود :
- (1) التعريف العام : كل وسيلة مقبولة عامة لتبادل السلع والخدمات .
- (2) التعريف الاقتصادي (الوظيفي) : وسيلة تكون مقبولة عامة للتبادل واداة للحاسب وخن القيم والائتمان
- التعريف مشتق من وظائف النقود المشار اليها
- (3) تعريف ميلتون فريدمان : جسر للقدرة الشرائية مؤقت
- جسر : وسيلة تبادل
- القدرة الشرائية : خزن القيم و بالتالي تكوين الثروة
- مؤقت : القابلية للتغير مع مرور الزمن , فعدم استقرار الاسعار يؤدي الى عدم استقرار قيم النقود بسبب الترابط العكسي بينهما
- (4) التعريف الموجز (العميق) : هي كل ما يمكن ان تفعله ... يستوعب التعريف و وظائف النقود حاضرا ومستقبلا

خصائص (الصفات الميزة) النقود characteristics of money

(1) القبول العام general accepted

(2) السيولة liquidity

(3) الندرة rarity

(4) الملائمة convenience

(5) قابلية للحمل و التنقل portable

(6) معمرة durable

(7) قابلية للتجزئة divisible

(8) صعوبة التزوير Difficult to forge

- (1) القبول العام : اتفاق الجميع على قبولها عرفا وقانونا ,
مما يؤدي الى منح النقود صفتي السيولة والملائمة
- (2) السيولة : قابلية الاصل على التحول الفوري الى وسيلة دفع مقابل السلع والخدمات دون مخاطر,
و بالسيولة تمارس النقود وظيفتي توسط التبادل وخن القيم
- (3) الندرة : الوجود المحدود للأصل
الندرة ضرورية في النقود لتقييم السلع واستقرار اسعارها
- (4) الملائمة convenience : سهولة و امان الاستعمال و التحول الى اي اصل بسبب الاستقرار النسبي للنقود
- (5) قابلية للحمل و التنقل portable : تمنح النقود الفاعلية كوسيلة تبادل
- (6) معمرة durable : قابلية لخن القيم مما يسهل الادخار والتكوين الثروة و الاستثمار والنمو الاقتصادي
- (7) قابلية للتجزئة divisible : قابلية لتقسيم لأجزاء صغيرة (عملات مساعدة) مناسبة للمعاملات المالية الصغيرة
- (8) صعوبة التزوير Difficult to forge : لأنها تصنع (تطبع او تسك) بإحكام واتقان
مما يمنحها الثقة والقبول العام والسيولة

function of money (ادوار) وظائف النقود

- (1) واسطة للتبادل medium of exchange
- (2) اداة للتحاسب unit of accounting
- (3) مخزن للقيم Store values
- (4) معيار للمدفوعات الآجلة (الائتمان) Standard for deferred Payments (Credit)

- (1) واسطة للتبادل: توسط عمليتي الشراء والبيع (التبادل غير المباشر)
هذه الوظيفة ملائمة لتجنب ضرورة توافق رغبات المشترين في التبادل زمانا ومكانا في نظام المقايضة (التبادل المباشر)
 - (2) اداة للتحاسب اداة موحدة وسهلة وسريعة للتسعير (تقييم السلع والخدمات بنسبة عدد الوحدات منها الى وحدات النقود)
بوجود النقود هنالك 100 سعر لكل 100 سلعة و بغياب النقود تصبح 100 سلعة مقيمة بـ 4950 سعر بتقييم بعضها للبعض
 - (3) مخزن للقيم : لأنها مقاومة للبلل والتلف فيمكن خزنها...والخزن يمكن النقود من :
اولا - الادخار والتكوين الثروة و الاستثمار و تحقيق النمو الاقتصادي
ثانيا - الدفع الاجل (الوظيفة الائتمانية للنقود)
 - (4) معيار للمدفوعات الآجلة (الائتمان) : بسبب الاستقرار النسبي للنقود وخزن القيمة تتمكن النقود من ربط الحاضر بالمستقبل مما ادى الى توسع التعاملات المالية
- تضخم الاسعار يضعف القدرة الشرائية وظيفتي النقود : اداة للتحاسب و مخزن القيم

وظائف النقود عبر ثلاث مجموعات

1	مجموعة الوظائف الاصلية للنقود Original functions of money	1.1 واسطة للتبادل 1.2 اداة للتحاسب
2	مجموعة الوظائف المشتقة للنقود derived functions of money	2.1 مخزن للقيم 2.2 معيار للمدفوعات الآجلة
3	مجموعة الوظائف الحركية للنقود Dynamic functions of money	3.1 تبادل علاقة النقود مع المستوى العام للأسعار 3.2 تخصيص الموارد

(1) العلاقة بين النقود و الأسعار

- (أ) الأسعار تؤثر في النقود : العلاقة العكسية بين النقود و الأسعار وفق المعادلة ($M=1/P$ أو $P=1/M$)
- (ب) النقود تؤثر في الأسعار : العلاقة الطردية بين النقود و الأسعار وهي العلاقة المعتمدة في (نظريات كمية النقود : التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات في المستوى العام للأسعار) , وارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود مما سيحتاج المتبادلين إلى كميات اكبر من النقود لشراء نفس الوحدة من السلع

(2) تخصيص الموارد : (allocation of resources) :

- الموارد هي (التنظيم , رأس المال , العمل , الارض او الطبيعة)
و تخصيص الموارد : هي عملية تحديد وتوجيه الموارد المتاحة نحو استعمالاتها المختلفة و بطرق مختلفة
- طرق (مداخل) تخصيص الموارد :
- (أ) مدخل السوق : باعتماد الحرية الاقتصادية وحافز الربح بالإضافة لقوى السوق والتأثر بسياسة الدولة فيوجه المنظمين نحو القطاعات (الزراعة , الصناعة , الخدمات)
 - (ب) مدخل التخطيط المركزي : عملية التخطيط المركزي يقصد به خضوع كل الكميات والسلوكيات الاقتصادية للتخطيط مثل: الاستهلاك, الاستثمار, الإنتاج, العملة الأجنبية, استخدامات الأرض, توزيع القوى العاملة وكذلك تحديد الأجور وتسعير المنتجات وكانت أول خطة اقتصادية (1920-1931) في الاتحاد السوفيتي وبعده الخطة الخمسية (1953-1957) في الصين
- في حالة الأنظمة المخططة :

- (1) اعتبارات السوق (كالندرة وطبيعة السلعة) هي المحدد للأسعار (سواء كان السعر المخطط ام سعر السوق)
- (2) سعر السوق هو المرشد للسعر المخطط عند ابتعاده عنه لكي لا ينشأ السوق الموازي (السوق السوداء)
- (3) النقود هي المحدد عند تخصيص الموارد

أنواع النقد ومراحل ظهورها types (kinds) of money

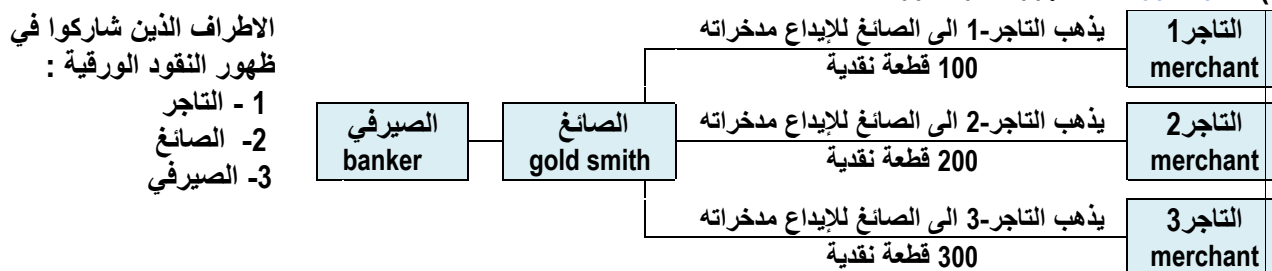
- (1) النقد السلعية commodity money
- (2) النقد المعدنية metal / mineral money
- (3) النقد الورقية paper money (bank note) legal tender
- (4) النقد المساعدة token money
- (5) النقد المصرفية banking money
- (6) النقد القريبة (أشبه النقد) quasi- money / near money
- (7) النقد الالكترونية electronic money

(1) **النقد السلعية** : الاتفاق على سلعة حسب أهميتها لتكون هي النقد (سكان الشرق الأوسط اختاروا الماشية , أما الصين فاختاروا السكاكين والتبت اختاروا الشاي) وبذلك تكون للسلعة قيمتان استبدالية و استعمالية (منفعة و نقدية) .

- ايجابيات النقد السلعية:
- أ) قامت بأدوار النقد
- ب) التخلص من سلبيات المقايضة (توافق الرغبات مثلاً)
- سلبيات النقد السلعية: انها سلع زراعية عرضة للتلف والنفوق

(2) **النقد المعدنية** :

- نبذة تاريخية ظهرت حوالي 760 ق.م في ايجينا باليونان او 650 ق م في ليديا بالهند كتطور للنقد السلعية واستخدمت معادن مختلفة (حديد , نحاس , ذهب , فضة) وفي بريطانيا 1840 استخدم نظام المعدن الواحد (الذهب) وطبق عالميا في 1875 .
- اسباب استخدام المعادن في صناعة النقد : وهي مستمدة من الصفات الفريدة للمعادن
- (1) قابلة للخرن قابلة للخرن وتقاوم البلى والتلف (التمكن من تكوين الثروات)
- (2) القابلية للتشكل : قابلة للصهر والسك والتطويع حسب الرغبة بأحجام واشكال مختلفة
- (3) القابلية للتجزئة الى وحدات صغيرة
- (4) الندرة (وجود الشيء باقل مما يود الحصول عليه ويتطلب تحمل تكلفة اقتصادية)
- **السلعة الحرة** : هي كل سلعة يتم الحصول بدوت تكلفة كالهواء
- **الصفة المشتركة بين النقد المعدنية والسلعية** : كلاهما له قيمتان استبدالية و استعمالية (النقدية و سلعية)
- **اختلاف النقد المعدنية و الفئات المعدنية المساعدة الحالية** : هي ان النقد المعدنية لها قيمتان سلعية و نقدية بينما الفئات المعدنية المساعدة الحالية هي اجزاء العملة انتمانية لها قيمة نقدية بموجب القانون منفصلة عن قيمتها السلعية

(3) **النقد الورقية** : ظهور النقد الورقية

- خطوات آلية ظهور النقد الورقية (مرحل تطور النقد الورقي)

- (1) ايداع التجار مبالغ من المال لدى الصانع مقابل دفع مبلغ معين (عكس ما يجري اليوم حيث يحصل المودع على فائدة)
- (2) تحرير الصانع ايصالات ورقية تثبت حجم مبلغ الايداع لكل تاجر
- (3) عند اجراء عمليات تجارية (مثلا بين التاجر ① و التاجر ②) يتم الرجوع الى الصاغة لإجراء المقاصة (تسوية الحقوق)
- (4) وجد التجار انه لا حاجة الى الرجوع الى الصاغة وبدأوا بتسوية الحقوق بينهم
- (5) وجد الصاغة بالتجربة ان الودائع لا تسحب كلها مرة واحدة اذ يبلغ متوسط ما يسحب التجار من ودائع لا تتجاوز 10% الامر الذي شجع الصاغة على اصدار ايصالات ورقية بمبالغ مختلفة لا يمتلكونها (وهمية او انتمانية)
- (6) بدأت انتشار هذه الايصالات بالتداول و حظوتها بالقبول العام , فشجع الصاغة على التوسع بإصدارها
- (7) تحول دور الصاغة الى دور المصرفي و تحول محل الصياغة الى المصرف الذي يصدر النقد الورقي
- (8) انتشار المصارف التجارية و انتشار الايصالات وظهور النقد الورقي
- (9) خشية من الدولة على النشاط الاقتصادي من التضخم من جراء توسع اصدار النقد الورقي بأكثر من السلع تدخلت الدولة لتقليص اعداد هذه المصارف الى ان اصبحت لا تتجاوز اصابع اليد
- (10) حصرت الدولة (حق الاصدار) للنقد بمصرف واحد اصبحت فيما بعد (المصرف المركزي)

- مراحل تطور من النقد الورقي النانب (عن المسكوكة) الى النقد الورقي الاستبدادي (الائتماني) :
- (1) نقد ورقي نانب له مقابل من المسكوكات لكنه غير ملزم قانونا (غير نهائي - قابل للتحويل الى مسكوكات - غير ملزم)
- (2) نقد ورقي نانب له مقابل من المسكوكات ولكنه ملزم قانونا (غير نهائي - قابل للتحويل الى مسكوكات - ملزم)
- (3) نقد ورقي مستبد fiat money ليس له مقابل من المسكوكات وملزم قانونا (نهائي - غير قابل للتحويل الى مسكوكات - ملزم)
- قاعدة (معياري) النقد السلعي : النقد الورقي له مقابل من السلع والمعادن قابلة للتحويل اليه
- الاصدار الائتماني : فصل القيمة السلعية للنقود عن القيمة النقدية و اصدارها بموجب القانون وتبقى دين على الدولة

س/ لماذا يمكن ان يقود التوسع في اصدار النقد الورقي الى التضخم في حين لا يحصل في النقد المعدني
ج/ هنالك قيد على اصدار النقد المعدني (وهو بما يملكه المصرف المركزي من معدن)

مقارنة النقد الورقي والنقد المعدني (عيوب و خصائص النقدين)

#	المعيار	النقد المعدني	النقد الورقي
1	المقاومة للبلبى والتلف	اكثر مقاومة للتلف بسبب متانة المعدن	اقل مقاومة للتلف
2	القيمة الذاتية (السلعية) و النقدية	له قيمة ذاتية (السلعية) و النقدية	له قيمة نقدية (اسمية) فقط
3	والتأثر بالأسعار و طريقة اعادة استقرار قيمة النقود	وجود قاعدة النقد السلعي تعيد توازن سوق العملة واستقرار الاسعار	وجود سياسة نقدية ومالية تتحكم بكمية النقود و مستويات العامة للأسعار
4	محدد اصدار العملة	كمية المعدن المتاح في خزائن السلطة النقدية	الورق لا يشكل محدد حقيقي للإصدار..... وبذلك فان اصدار النقود الورقية دائما يلبي حاجات التوسع الاقتصادي
5	تعريض الاقتصاد الى التضخم النقدي	اقل عرضة للتضخم النقدي	اكثر للتضخم النقدي بسبب سهولة الإصدار

4 (النقود المساعدة : هي من العملة تشكل اجزاء من العملة الرئيسية وتصدر من البنك المركزي او وزارة المالية و تقوم بدور انجاز المعاملات المالية الصغيرة

• ميزات النقود المساعدة :

- (1) الاصدار الائتماني : ان قيمتها النقدية هي اكبر من قيمتها السلعية
- (2) محدودية الاستعانة بها على الوفاء بالالتزامات : و بسبب دورها فقد حدد القانون العراقي المواطن على استخدام اجزاء العملة بما لا يساوي عشرة دنائير لتسديد الدين
- (3) تشكل العملة المساعدة جزءا صغيرا (1 – 1.5 %) من معروض العملة في البلد : بسبب دورها ايضا
- (4) تخفى النقود المساعدة عند التضخم : وذلك لسببين :
 (ا) ارتفاع الاسعار يتجاوز قدرتها الشرائية فتتدخل وظيفتها كوسيلة تبادل للمعاملات المالية الصغيرة
 (ت) قيمتها السلعية تصبح اكبر من قيمتها النقدية في السوق فتستخدم لأغراض صناعية

5 (النقود المصرفية :

التعريف : قيد كتابي / حسابي مسجل في قيود المصرف التجاري ينشأ من الودائع الجارية للأفراد عند المصرف ويحق للأفراد الحب متى شاؤوا ولا يستحق عليها فائدة عادة , وتسمى لذلك بالنقود الحسابية والكتابية او الصكوك غالبا , و لها سيولة تامة . المدلول ساعدت على تعزيز التبادل والنشاط الاقتصادي ونمو الاستثمارات و كذلك توسع المصارف التجارية ونمو المدخرات.

• خصائص النقود المصرفية (مستمدة من التعريف) :

- (1) تامة السيولة
- (2) تصدرها المصارف التجارية من الودائع الجارية لديها
- (3) ملائمة في المعاملات المالية الكبيرة
- (4) مأمونة من الحوادث
- (5) يسمح بإرسالها بالبريد ويمنع ذلك للنقود القانونية
- (6) تشكل مع النقود القانونية عرض النقود (M1)
- (7) عند ازمة السيولة المؤقتة يتأخر صرف الصك
- (8) غلبتها على النقود القانونية في التداول مؤشر : على انتشار العادة المصرفية والتطور المالي المصرفي وتوسع النشاط الاقتصادي

المصارف التجارية	مصرفية : banking (BFI) تتلقي الودائع	وسيطه Intermediate تقوم بدور الوساطة المالية	المؤسسات المالية financial institutions
(1) شركات التأمين (2) صندوق التقاعد (3) صناديق الاستثمار (4) شركات التمويل (5) بيوت المقاصة	غير مصرفية (NBFI) لا تتلقي الودائع		
(1) سماسرة الاوراق المالية (2) تجار الاوراق المالية (3) مصارف الاستثمار	غير وسيطة non- intermediate لا تقوم بدور الوساطة المالية (مختصة بالمضاربة وتداول الاوراق المالية)		

- المصارف التجارية تنفرد بقبول الودائع ومنح القروض ومن ثم بخلق نقود الودائع أي خلق النقود المصرفية

(6) اشباه النقود (النقود القريبة) :

لأنها قريبة من لنقود أي ناقصة السيولة بسبب احتياجها الى عاملي الزمن والاجراءات الادارية لكي تتحول الى نقود تامة السيولة

تصنيف اشباه النقود: وجميعها في حساب التوفير	
(1) الودائع الزمنية (ثابتة لأجل قصير) time deposits	المبالغ المودعة لمدة معينة لقاء فوائد على هذه الودائع ويزداد معدل الفوائد بازدياد مبلغ الوديعة ومدتها ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها وإلا فقد حقه في الحصول على الفوائد.
(2) الودائع الادخارية (لأجل طويل) saving deposit	المبالغ المودعة في حسابات التوفير بسعر فائدة ثابت لتشجيع صغار المدخرين على الادخار وتوجيه المبالغ مهما كانت صغيرة نحو الادخار والاستثمار و يحق للمودع السحب من الوديعة و اخذ فوائد لكنها قليلة.
(3) ودائع بإخطار at notice deposits	ودائع لا يحق لصاحبها السحب منها الا بعد اخطار المصرف بوقت كافي ليتمكن من توفير السيولة وتحدد مدة الاخطار بحسب لوائح المصرف

س/ لماذا لا يكون المصرف التجاري مستعد دائما للاستجابة لطلبات المودعين ؟

ج / لا المصرف عليه ان يوازن بين اعتبارات السيولة واعتبارات الربحية اي بين طلبات المودعين والمقترضين - زيادة النقود القريبة مؤشر على زيادة المدخرات و هبوط النشاط الاقتصادي (عكس زيادة النقود المصرفية)

(7) النقود الالكترونية (النقود الرقمية) :

التعريف	الايجابيات	السلبيات
الانواع	السلبيات	الاثار

• التعريف النقود الالكترونية:

- قيمة نقدية مسبقة الدفع مخزنة على أداة الكترونية وتكون مقبولة كوسيلة دفع من قبل الأطراف المتعاملة بها تنقل عبر الانترنت لمستحقيها وتقوم بإنجاز جميع وظائف النقود
- النقود الالكترونية هي المكافئ للنقود التقليدية تتبدل عبر الانترنت بالرسالة الالكترونية (مجموعة بروتوكولات وتوقيعات رقمية)
- الجهات الصادرة للنقود الالكترونية : هي جهات اعتبارية (قانونية) تمنح سلطة إصدار النقود الالكترونية بحسب توجيهات السلطة النقدية لتكون مسؤولة أمام القانون وهذه الجهات:

- (1) مؤسسات الائتمان (شركات التأمين)
- (2) المؤسسات المالية وغير المالية (المصارف التجارية , مصارف الاستثمار)

• أنواع (صيف) النقود الالكترونية:

- (1) البطاقات البلاستيكية الممغنطة
- (2) المحفظة الالكترونية
- (3) الشيك الالكتروني

- (1) البطاقات البلاستيكية الممغنطة : بطاقة الكترونية مدفوعة القيمة مسبقا وتكون القيمة النقدية مخزنة عليها تستخدم للدفع عبر الانترنت و للدفع في نقاط البيع التقليدية , ويوضع لحامل البطاقة رقم سري خاص به يمنع غيره من الدخول الى حسابه - البطاقات البلاستيكية الممغنطة هي المكافئ الالكتروني للبطاقات مسبقة الدفع - الية عملها : يقوم الزبون بدفع الزبون مقدار محدد من المال يحفظ بصيغة الكترونية على البطاقة الذكية ويتم حسم مشترياته الكترونيا في داخل المتجر او عبر الانترنت بسهولة وامان
- (2) المحفظة الالكترونية : وهي بطاقة الكترونية وتكون القيمة النقدية مخزنة عليها يمكن اعادة تعبئتها من جديد في المحطات المخصصة للبطاقات الذكية او من مكائن , تعتبر المحفظة الالكترونية المكافئ الالكتروني للمحفظة المالية التقليدية - الية عملها : يقوم الزبون بدفع الزبون مقدار محدد من المال يحفظ بصيغة الكترونية على البطاقة الذكية ويتم حسم مشترياته الكترونيا في داخل المتجر او عبر الانترنت بسهولة وامان , وتتميز بالتنوع والسرعة واقل كلفة من البطاقة مسبقة الدفع
- (3) الشيك الالكتروني : رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة عبر الانترنت يرسلها مصدر الشيك (الدائن) الى حامل الشيك (الطرف المستفيد) ليعتمد و يقدم الشيك الى المصرف (المدين) فيقوم المصرف بتحويل قيمة الشيك من حساب مصدر الشيك الى حساب حامل الشيك , وبعد ذلك يقوم المصرف بإلغاء الشيك واعادة ارساله الى حامل الشيك ليكون دليلا على صرف الشيك - الشيك الالكتروني هو المكافئ للشيك الورقي

• ايجابيات (المزايا) النقود الالكترونية : بالمقارنة مع النقود التقليدية و والتداول المصرفي التقليدي

- (1) انخفاض تكاليف التداول
- (2) سهولة النقل والتحويل السريع من المصدر الى المستلم
- (3) تجنب معظم المعاملات الورقية
- (4) تجاوز الحدود الجغرافية
- (5) مقاومة البلى والتلف (البلاستيك اكثر مقاومة من الورق)
- (6) مأمونة (لوجود رقم سري)
- (7) لا تحتاج الى وساطة المصرف
- (8) سهولة متابعة المتعاملين بها (مما اسهم في الحد من غسيل الاموال)

• سلبيات (عيوب) النقود الالكترونية : بالمقارنة مع النقود التقليدية و والتداول المصرفي التقليدي

- (1) احتمال التعرض للقرصنة الالكترونية والاختراق وسرقة حسابات الزبون (تم معالجتها بالجدار الناري)
- (2) فقدان الخصوصية الشخصية في المسائل المالية
- (3) فقدان السلطة النقدية ارباح سك و اصدار العملة

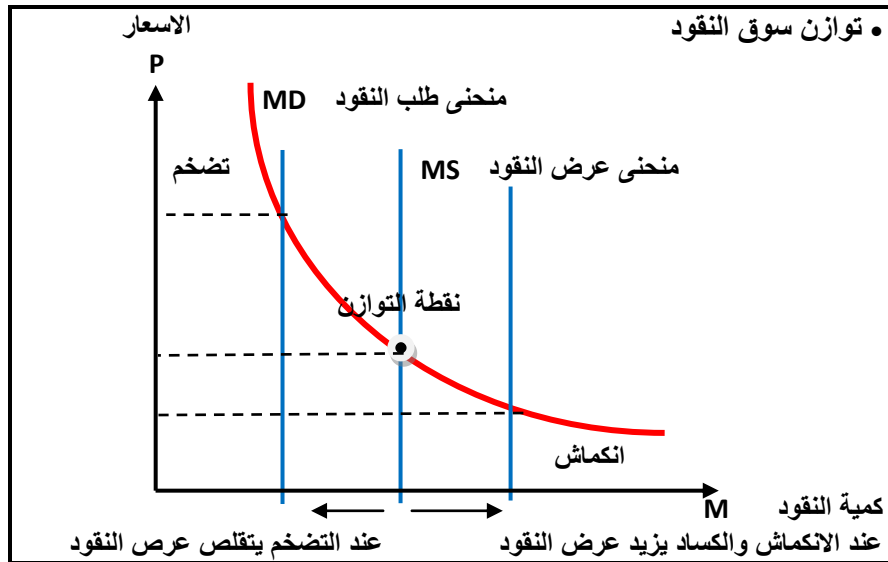
• التحديات تواجه التي النقود الالكترونية :

- (1) معارضة التعامل بالنقود الالكترونية (لايزال 85% من معاملات التداول الاستهلاكي تتم بالنقد الورقي)
- (2) سرعة وكبر مقادير تدفق النقود الالكترونية خروجها ودخولها يضغط كثيرا على اسعار صرف العملات مما يؤدي الى صعوبة وضع وممارسة سياسة نقدية والتحكم بعرض النقود وتعديل هيكل الفوائد

• الآثار الايجابية (الفوائد) في التعامل بنقود الالكترونية :

سهولة وسرعة و يسر التعامل بالنقود الالكترونية ادى الى توسع التداول بها ونمو التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

عرض النقد Money supply



- العرض : الكمية المنتجة التي يكون المنتج مستعد لعرضها عند سعر معين
- عرض النقد : كمية وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد
- السياسة النقدية للبنك المركزي : هي التحكم بعرض النقد مع معروض السلع

كمية السلع المعروضة اكبر من كمية النقد المعروضة	$M > Y$	$p \uparrow$	ارتفاع الاسعار , تضخم
توازن كمية السلع المعروضة اكبر من كمية النقد المعروضة	$M \equiv Y$	p	استقرار الاسعار
كمية السلع المعروضة اكبر من كمية النقد المعروضة	$M < Y$	$p \downarrow$	انخفاض الاسعار , انكماش

- وظائف النقد :

- (1) وسيلة دفع
- (2) وحدة حساب
- (3) مخزن قيمة

تعريف عرض النقد في اطار مكوناته :

مكونات الكتلة النقدية : المجاميع النقدية، الاجماليات النقدية ، المقاييس النقدية هي $M1, M2, M3$

- المجاميع نقدية $monetary aggregates$ وسيلة لقياس معروض النقد في الدولة
- المجاميع النقدية تشكل سلسلة متصلة تبدأ من المال التام و العالي السيولة (المال المستخدم كوسيلة للتبادل) إلى الأقل سيولة (المال المستخدم كمخزن للقيمة).
- السيولة هي ميزة المال التحويلية كوسيلة مقبولة للوفاء بالالتزامات الفورية والقصيرة الأجل.
- الثمن/ العائد على النقد هو الفائدة
- العوامل المؤثرة على عرض النقد:
- (1) زيادة تقليص عرض النقد
- (2) الاطراف المشاركة في عرض النقد (البنك المركزي , المصارف التجارية, الافراد)
- (3) بنود موازنة الجهاز المصرفي (صافي الاصول الاجنبية , الائتمان المصرفي , البنود الاخرى)

M1	صافي العملة في التداول + الودائع الجارية	العملة المتداولة خارج المصارف :
	صافي العملة في التداول + الودائع الجارية	العملة المتداولة خارج المصارف:
M2=M1+near money	+	+
	أشباه النقود = الودائع الزمنية + الودائع الثابتة	العملة المتداولة مع المصارف:
	صافي العملة في التداول + الودائع الجارية	العملة المتداولة خارج المصارف:
	+	+
M3= M1+M2	أشباه النقود = الودائع الزمنية + الودائع الثابتة	العملة المتداولة مع المصارف:
	+	+
	ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية (بريطانيا) / الودائع الحكومية (الولايات المتحدة)	

التعريفات :

M1 التعريف الضيق للنقود (Narrow definition of money) ويضم (صافي العملة في التداول) أي النقد القانوني مع (الودائع الجارية) أما صافي العملة في التداول فهو كلا النقود المعدنية المساعدة (المسكوكات) و الأوراق النقدية الإلزامية أما الودائع الجارية (تحت الطلب) فهي ودائع الأفراد في الحساب الجاري في المصارف التجارية و تشير M1 الى العملة المتداولة بين الأفراد خارج المصارف.... (M1 = وظيفة النقود وسيلة تبادل)

M2 التعريف الواسع للنقود (board definition of money) يشمل (M1 + اشباه النقود) و (M1) هي العملة المتداولة خارج المصارف أي النقود المعدنية و الأوراق النقدية أما (أشباه النقود) هي الودائع الثابتة و الودائع الزمنية قصيرة الأجل عند المصارف (في الحساب التوفير) أي النقود المتداولة بين الأفراد و المصارف التجارية (الودائع الزمنية والثابتة غير الحكومية).... (M2 = وظيفة النقود خزن النقود)

M3 التعريف الأوسع للنقود (boarder definition of money) يشمل (M1 + اشباه النقود + ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية (بريطانيا) او الودائع الحكومية (الولايات المتحدة) و (M1) هي العملة المتداولة خارج المصارف أي النقود المعدنية و الأوراق النقدية أما (أشباه النقود) هي الودائع الثابتة و الودائع الزمنية عند المصارف أي النقود المتداولة بين الأفراد و المصارف

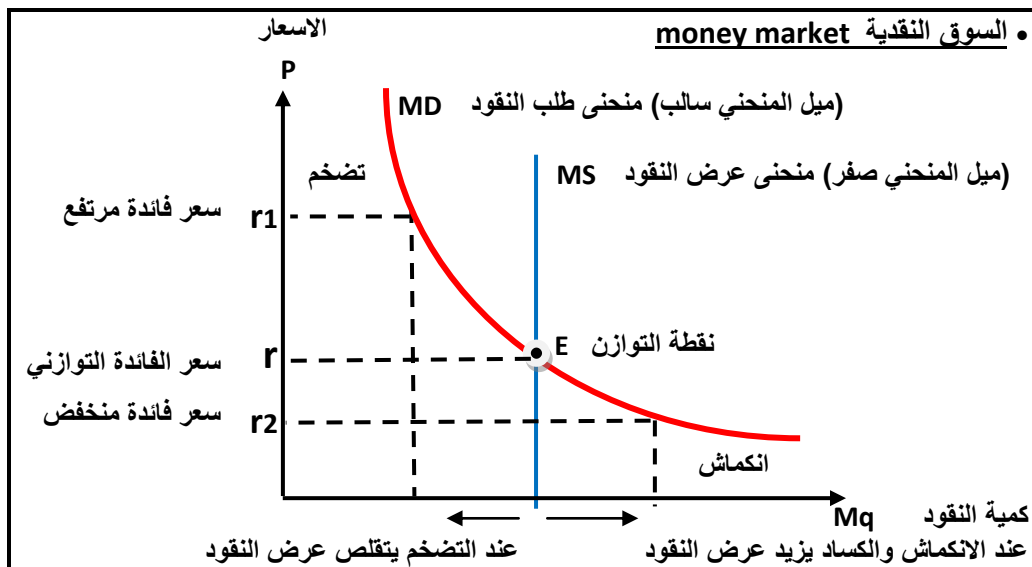
- أشباه النقود near money , quasi money = أصول عالية السيولة يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وتشمل كل الودائع الزمنية و الودائع ثابتة عند المصارف وهي مثل الودائع الادخارية
- الودائع الثابتة (الودائع الادخارية) Fixed deposits (saving deposits) : في حسابات الادخار
- الودائع الزمنية (الودائع لأجل مختلفة) time deposit : حساب التوفير أو شهادة الإيداع تدفع فائدة ثابتة حتى تاريخ استحقاق محدد.
- صافي العملة في التداول = مجموع العملة المصدرة - المتبقي في دائرة الإصدار في المصرف المركزي
- الحساب الجاري : عبارة عن حساب مصرفي تعتمد فكرته على توفير تسهيلات ائتمانية للعميل المودع , أي إيداع وسحب النقود بشكل متكرر وحركة التعامل عليه عالية وسريعة وفي هذا الحساب العميل يدفع للمصرف ويتم تزويد العميل باما ... او ...
- (1) دفتر شيكات لسهولة التعامل على الحساب وسحب الآخرين لأموال بناء على موافقة وتوقيع صاحب الحساب، وعادة ما تكون هذه الحسابات بدون فائدة،
- (2) بطاقة سحب إلكترونية : ، ويتم سحب الأموال والأرصدة من ماكينات الصراف الآلي.
- حساب التوفير: عبارة عن حساب مصرفي تعتمد فكرته على توفير الفائدة للعميل المودع , و يعتبر حساباً مصرفياً طويلاً الأجل ويتم احتساب فائدة مصرفية للعميل على النقود المودعة به ويضم اشباه النقود (الودائع الثابتة والزمنية)

العملة المتداولة خارج المصارف		صافي العملة في التداول	
(1) حكومية	(2) غير حكومية (تجارية)	(1) جارية	حساب جاري
		(2) اخطار	حساب توفير
		(3) زمنية	
		(4) ثابتة	

• اشتقاق عرض النقود من المعادلة النقدية :

لكل وحدة اقتصادية في المجتمع ميزانية سواء كانت الوحدة فردا ام منشأة وتكون الميزانية من شقين رأسيين (اصول وخصوم) ولا بد تساوي الاصول الخصوم

أصول	=	خصوم
الأصول الاحتياطي او غطاء العملة مقايلات الكتلة النقدية	=	الخصوم النقدية (M1) تامة السيولة
الاستثمارات الذهب العملة الاجنبية سندات	=	الخصوم غير النقدية (M2) ناقصة السيولة
		أشباه النقود : الودائع الزمنية الودائع الدخارية
		العملة المتداولة (مطلوبات البنك المركزي) الودائع الجارية (مطلوبات المصارف التجارية)



- هنالك ثلاث اسواق رئيسية بالاقتصاد هي (سوق العمل وسوق الانتاج(السلع والخدمات) و سوق النقد) كما في النظرية العامة لكيينز وفي كل هذه الاسواق تنشأ حالة التوازن من تقاطع منح العرض مع منحني الطلب فيتحدد الثمن التوازني فهو في سوق السلع السعر وفي سوق العمل الاجر وفي سوق النقود معدل الفائدة (r)

• استنتاجات من التمثيل البياني لسوق النقدية :	
Ms (1)	منحني عرض النقود عمودي اي ان (ميله صفر) على المحور السيني (كمية النقود) دلالة على انه محدد من خارج النموذج من قبل البنك المركزي لأنه المسؤول عن الاستقرار النقدي لذلك يحدد بحسب النشاط الاقتصادي
Md (2)	منحني الطلب على النقود قد مقعر باتجاه نقطة الاصل (ميله سالب) , دلالة على ان كلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة في المصرف ترتفع مع ارتفاع الفائدة (ارتفاع خسارة كلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة يجبر المصرف على رفع الفائدة لتعويض الخسارة) وبارتفاع الفائدة يقل الطلب على النقود وبالعكس
E (3)	نقطة تقاطع المنحنيات ليتحدد ثمن النقود (r) في المحور الصادي (الاسعار) و ثمن النقود عي معدل الفائدة

- سوق النقود : سوق إقراض الاموال قصيرة الاجل

سوق المال : سوق إقراض الاموال طويلة الاجل

- اثر تحولات النقود في عرضها :

تحويل العملة في التداول الى الودائع الجارية يؤدي الى زيادة عرض النقود (M+)
تحويل العملة في التداول الى الودائع الثابتة يؤدي الى تقليص عرض النقود (M-)
تحويل الودائع الجارية الى الودائع الثابتة يؤدي الى تقليص عرض النقود (M-)

الاطراف المؤثرة في سوق النقد

- (1) المصرف المركزي : جهة اصدار النقد واعداد السياسة النقدية
- (2) الافراد والشركات (سلوك التداول)
- (3) المصارف التجارية : جهة الارتباط بين الافراد والمصرف المركزي وتنظيم الائتمان (الايداع والاقرض)

اولا - المصرف المركزي

س/ كيف يؤثر البنك المركزي على حجم عرض النقد زيادة او نقصان ؟

ج/ حسب حالة النشاط الاقتصادي - كساد او تضخم - باستخدام (ادوات السياسة النقدية) وهي :

- | | | | |
|---|---|-----------------------------|--------------------------|
| تدعى بالادوات الكمية للسياسة النقدية لأنها تؤثر على (كم الائتمان) | { | (1) سعر الخصم و الفائدة | discount & Interest rate |
| | | (2) نسبة الاحتياطي القانوني | legal requirement ratio |
| | | (3) عمليات السوق المفتوحة | Open market operation |

(1) سعر الخصم discount rate : هو سعر الفائدة الذي يتقاضه البنك المركزي عن قروضه للمصارف التجارية او هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق التجارية المقدمة من المصارف التجارية (الاوراق التجارية : الشيك , الكمبيالة , السندات الاذنية) وهي اوراق قصيرة الاجل



- (2) نسبة الاحتياطي القانوني legal requirement ratio :
- نسبة تفتتق من الوديعة قانونا وتناسب عكسيا مع اجل الوديعة فتكون كبيرة على الودائع الجارية واقل منها على الودائع الثابتة وتوضع في البنك المركزي كاحتياطيات للمصارف التجارية بلا فوائد والهدف منها حماية ما يلي :
- (1) المصرف التجاري من تعرضه لازمة سيولة
 - (2) اموال المودعين من الضياع
 - (3) النظام المالي في البلد من حالة الاضطراب
 - (4) النظام الاقتصادي للبلد

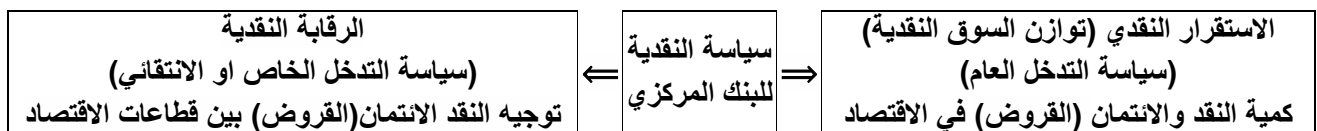
(3) عمليات السوق المفتوحة Open market operation : دخول البنك المركزي الى السوق المالية بائعا ومشتريا لـ(لسندات الحكومية) للتأثير على حجم السيولة (عرض النقد) بهدف تحقيق التوازن اي توازن بين كمية السلع وكمية النقود وكالاتي :

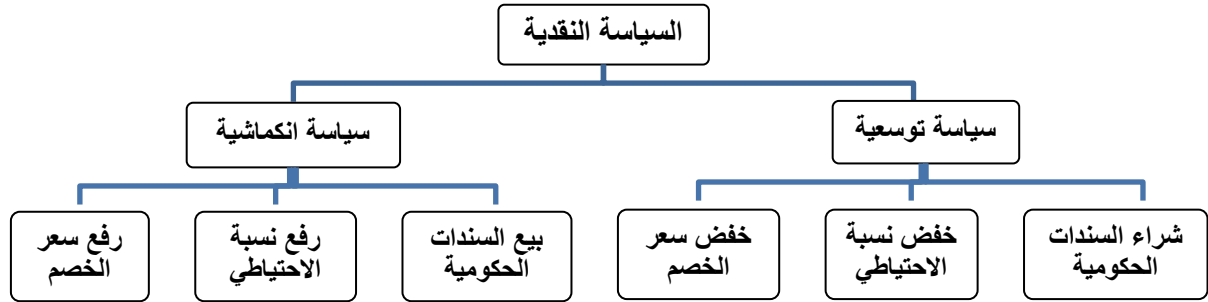
- في حالة التضخم : حيث تزداد معدلات الاسعار فيدخل البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية الى الافراد والمؤسسات والمصارف التجارية حتى يمتص السيولة ويرفع من معدلات الفائدة فيكبح الطلب الاستثماري والاستهلاكي فتتخفض الاسعار

- في حالة الكساد : حيث تتخفض معدلات الاسعار فيدخل البنك المركزي للمشتري للسندات الحكومية ويزداد الطلب على السيولة فينتعش الاقتصاد

• تأثير سياسات البنك المركزي على توازن سوق النقود:	
• امكانية البنك المركزي بالتحكم في عرض النقود تقليص او زيادة بحسب النشاط الاقتصادي وباستخدام ادوات السياسة النقدية	
(1) في حالة التضخم يعمل ما يلي لتقليل كمية النقود : السياسة النقدية الانكماشية (تقليص عرض النقود) اجراءات خفض السيولة النقدية	(ا) يرفع سعر الخصم و الفائدة (ب) يرفع نسبة الاحتياطي القانوني (ج) يدخل بائعا للسندات الحكومية في السوق المالية
(2) في حالة الكساد يعمل ما يلي لزيادة كمية النقود: السياسة النقدية التوسعية (زيادة عرض النقود) اجراءات رفع السيولة النقدية	(ا) يخفض سعر الخصم والفائدة (ب) يخفض نسبة الاحتياطي القانوني (ج) يدخل مشتريا للسندات الحكومية في السوق المالية

- لكل دولة سياسية اقتصادية تنقسم الى سياسة مالية وسياسة نقدية - مصرفية لابد من تكاملهما لنجاح السياسة الاقتصادية
- السياسة المالية ادواتها : التحكم بأنواع الإيرادات العامة (الاملاك الدولة - الضرائب - القروض) وأنواع النفقات العامة و نتائجها تتأخر فهي بطيئة التأثير وتحتاج الى سنة عادة لتظهر نتائجها , لذلك هي اجراءات طويلة الاجل (علاجية للاقتصاد)
- السياسة النقدية للبنك المركزي هي ادوات واجراءات التحكم بالسيولة والاحتياطيات النقدية واعادة توجيهها بين قطاعات الاقتصاد , وتعتبر السياسة النقدية اجراءات قصيرة الاجل (اغاثية للاقتصاد)



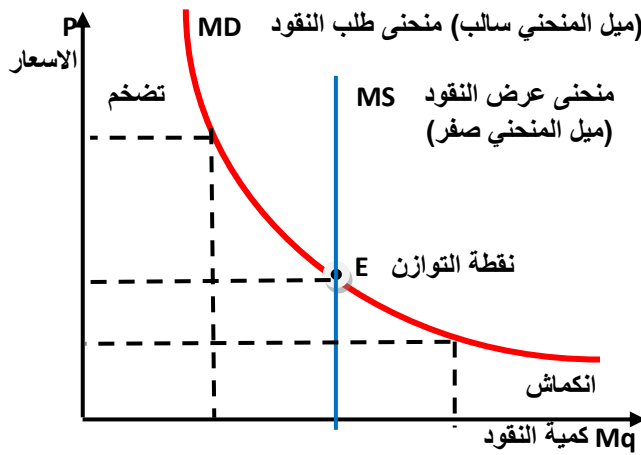


ثانيا - الجمهور (الأفراد والمؤسسات) :

- س/ كيف يؤثر الجمهور على حجم عرض النقد زيادة او نقصان ؟
- ج/ من خلال تفضيلاته بين العملة في التداول والودائع الجارية او بين الودائع الجارية والودائع الثابتة , فاذا مالت تفضيلاته لصالح الودائع الجارية فانه يسهم في ازدياد عرض النقد
- اذا مالت تفضيلات الجمهور لصالح الودائع الثابتة فانه يسهم في تقليص عرض النقد
 - الودائع الجارية تجعل المصارف تقرض الجمهور
 - اذا حول الجمهور الودائع الجارية الى ودائع ثابتة فها يعني زيادة في الخصوم غير النقدية فتعمل على تقليص عرض النقد

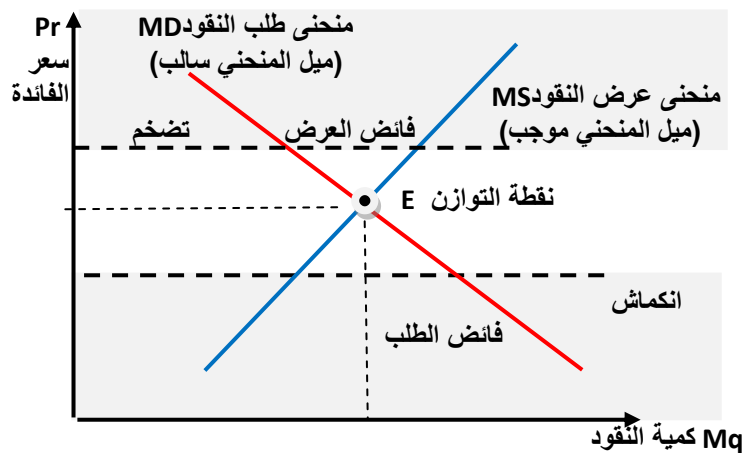
ثالثا - المصارف التجارية :

السوق النقدية في MS متغير خارجي / البنك المركزي



MS منحنى عرض النقود / الميل صفر : متغير خارجي لان قيمة النقود تحدد من قبل البنك المركزي من خارج سوق النقود

السوق النقدية في MS متغير داخلي / المصارف التجارية



MS منحنى عرض النقود / الميل موجب : متغير داخلي لان قيمة النقود تحدد من قبل المصارف التجارية من داخل سوق النقود

- وهنا يتمثل عرض النقود مع عرض اي سلعة بمعنى انه يستجيب زيادة ونقصان لسعر السلع
- يزداد عرض النقود بزيادة الفائدة , اما الالية (عملية مساهمة المصارف التجارية في زيادة عرض النقود) فهي كالآتي :
- ارتفاع الاسعار (السلع والاجور) \Rightarrow ارتفاع ارباح المنظمين (المنتجين والتجار) \Rightarrow اقبال المنظمين على الاستثمار \Rightarrow لجوء المنظمين الى المصارف التجارية للاقتراض \Rightarrow تستجيب المصارف التجارية لطلب القرض ولكن برفع الفائدة

• ميزانية البنك التجاري بصورة مبسطة

الأصول	الخصوم
السندات الحكومية	عملات متداولة
القروض المخصصة	احتياطات اجمالية

محددات عرض النقود

(1)	صافي الاصول الاجنبية: العلاقة طردية مع عرض النقود
(2)	الائتمان المصرفي : العلاقة طردية مع عرض النقود
(3)	العوامل الاخرى : بنود خارج الموازنة

(1) صافي الاصول الاجنبية :

صافي الاصول الاجنبية = العملة الاجنبية + السندات المقومة بالعملة الاجنبية
 صافي الاصول الاجنبية = العملة الاجنبية الخارجة من البلد + السندات المقومة بالعملة الاجنبية الداخلة للبلد
 فائض الاصول الاجنبية يحدد عرض النقود من العملة الوطنية
 صافي الاصول الاجنبية + حصة حقوق الدولة من النقد الاجنبي من خلال تصدير الانتاج
 • علاقة صافي الاصول الاجنبية مع عرض النقود العلاقة طردية

(2) الائتمان المصرفي :

علاقة الائتمان المصرفي مع عرض النقود علاقة طردية

الائتمان المصرفي يزيد من خلق النقود وخلق النقود تزيد من عرض النقود لأنها تزيد من الودائع الجارية
 الائتمان المصرفي : ما يقدمه المصرف التجاري من (ائتمان نقدي) و (ائتمان تعهدي) ويشتمل على القروض وغيرها
 • الائتمان المصرفي مرتبط جدليا (مرتبط عضويا وتفاعليا) بوظيفة المصرف (قبول الودائع) لان المصرف مؤسسة خاصة هدفها الربح وتحصل على ذلك من استثمار مواردها المالية واهم هذه الموارد المطلوبة , لذلك تمارس الائتمان حتى تحقق الربح
 • عندما تمارس المصارف التجارية الائتمان يعني انها تخلق نقود جديدة من وديعة اصلية مثل : السندات و خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وخصم الاوراق التجارية و الاقراض (اي ورقة يصدرها المصرف تحل محل النقود)
 • تنفرد المصارف التجارية بتزويد الاقتصاد بنوع من النقود تمثل الشكل الثاني من وسائل الدفع وهي النقود المصرفية
 • نسبة الاحتياطي القانوني في البنك المركزي هي التي تحدد نسبة الاقراض من نسبة السيولة الباقية في المصارف التجارية وحسب النشاط الاقتصادي لتفادي ازمة سيولة
 • كل الودائع النقدية في المصارف التجارية هي مضافات نقدية
 • الائتمان قد يكون موجها الى القطاع الخاص او الحكومة

$$\Delta D = \frac{D}{Z} \frac{\text{الودائع}}{\text{مقلوب نسبة الاحتياطي}} = \text{النقود المخلقة}$$

خلق النقود (اشتقاق النقود)

ان محددات عرض النقود هي نفسها محددات خلق النقود , لذلك فان الموضوعين يدراسان ضمن اطار واحد:

إن عملية خلق الائتمان مهمة جداً للاقتصاد ، فمن خلالها يمد الاقتصاد بنوعين من النقود لإتمام المعاملات المختلفة وهي :

1- النقود القانونية : التي ينفرد بإصدارها البنك المركزي (العملة الورقية والمعدنية)

2- النقود المشتقة : التي تنشأ عن عملية خلق الائتمان التي تنفرد بها البنوك التجارية .

• تنشأ عملية خلق الائتمان عن قاعدة أساسية مفادها أن أصحاب الودائع الجارية - وهي ودائع يحق لصاحبها سحبها في أي وقت يشاء دون إذن مسبق من البنك - لن يتقدموا في وقت واحد لسحب ما أودعوه في البنك التجاري ، وحتى لو تقدم هؤلاء المودعين بسحب ودائعهم ، فإن هناك ودائع جديدة يتقدم بها مودعين جدد مما يجعل رصيد الودائع الجارية في البنك التجاري يتسم بنوع من الثبات النسبي مما يعطي للبنك التجاري قدرة خلق ائتمان جديد ، فعملية خلق الائتمان تنشأ بسبب ثبات النسبة بين سحبيات المودعين وإيداعات مودعين جدد .

• عندما تزداد نسبة الاحتياطي تنكمش القدرة على خلق الائتمان عكس الحالة التي تنخفض فيها نسبة الاحتياطي حيث تستطيع المصارف التجارية خلق المزيد من الائتمان الذي يقدم للاقتصاد .

النظرية النقدية

• تعريفات :

- (1) هي اطار نظري (تنظير) لتفسير علاقة النقود بالاقتصاد
- (2) هي الاطار النظري الذي يفسر ارتباط التقلبات الاقتصادية بالتقلبات النقدية
- (3) هي الاطار النظري الذي يبين اثر التغيرات في كمية النقود (عرض النقود) على المتغيرات الاقتصادية الكلية (والتي هي متغيرات النشاط والسلوك الاقتصادي : الادخار و الاستهلاك و الانتاج و النمو الاقتصادي)

• النظريات النقدية حسب المذهب الفكري وبالسباق الزمني (التاريخي) :

- (1) النظرية النقدية الكلاسيكية الجديدة : نظرية كمية النقود
 - (ا) معادلة التبادل او نظرية فيشر (ارفينغ فيشر)
 - (ب) معادلة الارصدة النقدية او معادلة كامبرج (ألفرد مارشال)
- (2) النظرية النقدية الكينيزية (جون مينارد كينيز)
- (3) النظرية النقدية الكينيزية الجديدة من جامعة كامبرج : توازن هيكس – هانس , نظرية المحفظة المالية - جيمس توبين
- (4) النظرية النقدية الكلاسيكية الجديدة : اسهامات النقوديين : نظرية الطلب على النقود (ميلتون فريدمان)

• مقدمة عن النظرية الكلاسيكية :

- الفكر الكلاسيكي هو وريث الفكر الطبيعي في الاقتصاد وتمتد حقبة الفكر الكلاسيكي (من 1776 الى 1933) تبدا من اصدار ادم سميث لكتابه (ثروة الامم) لغاية نهاية فترة الكساد العظيم (1929 - 1933)
- اهم الافتراضات التي قام عليها الفكر الكلاسيكي

- (1) قانون ساي للأسواق : العرض يخلق الطلب الخاص به او المساوي له , وبمعنى اخر ان الية السوق التلقائية قادرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب (مبدأ اليد الخفية)

(2) حياد النقود

(3) رشد سلوك المستهلك

(4) رفض فكرة اكتناز الثروات

- لذلك اعتمد الفكر الكلاسيكي على السياسة النقدية كسياسة اقتصادية ولم يعتمد على السياسة المالية .

معادلة التبادل او نظرية فيشر (ارفينغ فيشر) :

ارفينغ فيشر اقتصادي و احصائي امريكي ينتمي للفكر الكلاسيكي الجديد

بالإضافة الى مساهماته في الدراسات الاقتصادية حول مسائل (التوازن الاقتصادي العام والدين العام والنقود)

طرح (معادلة التبادل) في كتابه (القدرة الشرائية للنقود) : وهي محاولة نظرية لتفسير التقلبات قيمة النقود ومن ثم التقلبات في المستوى

العام للأسعار من خلال التغيرات في كمية النقود او عرض النقد

(كمية النقود المشكلة للطلب على السلع = كمية الخدمات و السلع المشتراة X اسعار الخدمات و السلع المشتراة)

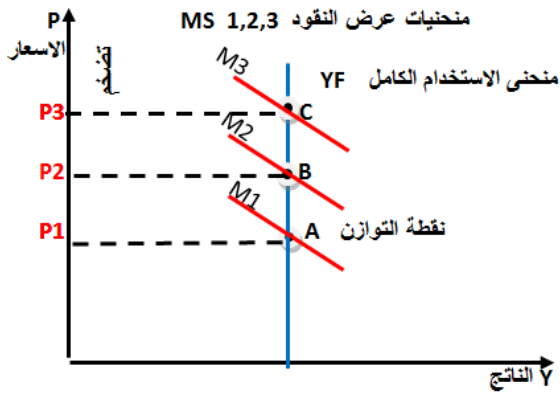
- نص النظرية : كل تغيير في كمية النقود ينتقل بأكمله للأسعار والعلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار طردية ($\Delta p\% \Rightarrow \Delta m\%$)

(1)

الصيغة :

M1 =	(عرض النقود بالمفهوم الضيق) كمية النقود في التداول	M			
	سرعة تداول وحدات النقود	V			
	أسعار المعاملات (السلع والخدمات)	P			
	كمية (حجم) المعاملات (السلع والخدمات)	T			
			MV	=	PT
			قيمة المعاملات	=	النقود المدفوعة
			المقبوضات	=	المدفوعات

شكل معادلة فيشر



يمثل الشكل المجاور معادلة فيشر (معادلة التبادل) حيث يشير المحور العمودي للأسعار والمحور السني للناتج و منحنى الناتج (YF) يرسم عمودا لان كمية المعاملات (T) ثابتة ويشير ايضا للاستخدام الكامل للموارد....ولذا فان كل زيادة في كمية النقود (M) تعني زيادة بالطلب تقطع منحنى الناتجفكمية النقود M1 تقطع منحنى الناتج في النقطة A تعمل على جعل السعر عند مستوى PY والتي هي P1 واذا زادت كمية النقود لمستوى M2 تقطع مع منحنى الناتج في B وزاد السعر الى مستوى P2 وهكذا اذا زادت كمية النقود لمستوى M3 تقطع مع منحنى الناتج في C وزاد السعر الى مستوى P3

- الافتراضات التي قامت عليها معادلة التبادل : وهي افتراضات مشتركة مع الفكر الكلاسيكي : راي الفكر الكلاسيكي هو ان العالم يسير من تلقاء نفسه (مقولة دعه يعمل دعه يمر) و لدعم هذا الراي اعتمد الفروض التالية :

(1) الاقتصاد متوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد (عناصر الانتاج) : عدم وجود موارد

عاطلة و ان الافراد مستعدون للعمل بالأجور السائدة وبالتالي ثبات عنصر (المعاملات T)

(2) مرونة (الاسعار - الاجور) صعود وهبوط

(3) رشاد سلوك المستهلك : اين الفرد يعظم منافعه باقل التكاليف

(4) ثبات المستوى التكنولوجي

(5) قانون ساي للأسعار : العرض يخلق الطلب الخاص به او المساوي له

افتراضات اقتصادية كلية

(6) عدم وجود ظاهرة الاكتناز (بسبب رشاد سلوك الافراد) والعقل يقتضي عدم الاحتفاظ بالنقد

سائلة في اما تذهب الى الاستهلاك او الادخار

(7) حياد النقود في التأثير بالنشاط الاقتصادي

(8) ثبات سرعة تداول النقود (V) : عدد المرات التي يتم بها شراء عرض النقود (كمية النقود)

للمعروض من السلع والخدمات

سرعة تداول = متوسط عدد مرات انتقال وحدة النقود بين الافراد

او سرعة تداول = متوسط عدد مرات انتقال وحدة النقود من معاملة لأخرى

(9) ثبات حجم المعاملات وان الغرض من النقود هو المعاملات : تستخدم لشراء السلع والخدمات

واشباع الحاجات وهذا طلب على ارصدة نقدية حقيقية لشراء السلع والخدمات

الافتراضات النقدية

- التفسير : في ظل كل افتراض آتي يكون الاستنتاج الاتي

(1) ∴ (عدم الاكتناز) الدخل يشتري الإنتاج (السلع والخدمات)

∴ الطلب السعري يشتري العرض السلعي

(2) ∴ (ثبات سرعة التداول V وحجم المعاملات T) مع افتراض الاستخدام (التوظيف) الكامل

∴ العلاقة الرياضية تنحصر بين كمية النقود ومستوى الأسعار

تقييم : التفسير متطرف لعلاقة كمية النقود بمستوى الأسعار هنالك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار

ارتفاع الأسعار بسبب زيادة كمية النقود ⇐ علاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود (لان القدرة الشرائية لوحدات النقد ستخفض

وستتخفض سلة السلع والخدمات الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد ⇐ ارتفاع الاسعار سيجعلنا يسبب وحدات اكثر من النقود)

- تم افتراض ثبات سرعة تداول النقود بسبب خضوع سرعة تداول النقود لعوامل لا تتغير في الاجل القصير وهي

(2) اسلوب الدفع في المجتمع

(3) التنظيم المصرفي والمؤسساتي

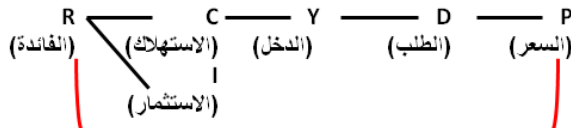
(4) تكامل الاسواق

• ايجابيات واهمية نظرية فيشر النقدية (معادلة التبادل) :

- (1) هي اول محاولة منظمة رياضيا وكميا (عناصرها قابلة للقياس) ودراسة العلاقة بين النقود والاسعار : اعتمدت تكميم المتغيرات - اي جعلها كمية رقمية وغير وصفية - لتمكننا من رسم سياسة معالجة للتضخم
- (2) هي اول محاولة نظرية لتفسير التغيرات (التقلبات) في قيمة النقود : فلقد وضعت الاساس لتوسيع الدراسات النقدية و تطوير النظرية النقدية الى المستوى الحالي فكانت الاساس لنظرية فريدمان النقدية (نظرية الطلب على النقود)
- (3) ساهمت في معالجة التضخم والتركيز على تقليص كمية النقود لذلك حققت نجاح عند تطبيقها لحالات مختلفة وبلدان متعددة
- (4) نظرية بسيطة تنحصر عناصر معادلتها في العلاقة بين كمية النقود والاسعار , وتنصب السياسة فقط مع كمية النقود فقط

• سلبيات و انتقادات لنظرية فيشر النقدية (معادلة التبادل) : المشكلة في الافتراضات و المتغيرات المختارة , وفشلها في التطبيق على حالات معينة :

- (1) هي ليست نظرية بل هي متطابقة : حيث ان النظرية تكون قائمة على فروض يمكن قابلة للاختبار احصائيا وهي ليست كذلك
- (2) هي التركيز على (عرض النقود) و اهمال (الطلب على النقود) : مما شكل نقص في النظرية , وتحديد الاسعار يتوجب وجود ركزي سوق النقود (عرض النقود والطلب على النقود)
- تكمن اهمية الطلب على النقود بتأثيره على سرعة تداول النقود وبالتالي تأثيره في الاسعار بصورة غير مباشرة
- (3) اهمال معدل الفائدة : وحسب رأي الاقتصاديين جوان روبنسون ان اي نظرية نقدية تهمل معدل الفائدة لا يمكن اعتبارها كذلك - تكمن اهمية معدل الفائدة بتأثيره على الطلب الاستهلاكي والاستثماري (لأنه كلفة اضافية يتحملها المستهلك او المستثمر) وبالتالي تأثيره في الاسعار بصورة غير مباشرة
- (4) افتراض وجود دافع المعاملات كدافع وحيد للطلب على النقود : بينما هنالك دوافع اخرى وهي الاحتياط والمضاربة :
- دافعي طلب على النقود (الاحتياط والمضاربة) تؤثر مباشرة على الاسعار
- وهكذا فشلت معادلة التبادل في التطبيق في معالجة حالات تضخم في بلدان معينة و عجزت معادلة التبادل عن تفسير حالات اخرى مثلا قبل حرب حزيران 1967 رغم ان الدولة زادت من دخول المواطنين الا ان الاسعار لم ترتفع بسبب اتخاذ المواطنين سلوك الاكتناز والاحتياط وعدم الانفاق
- (5) افتراض (ثبات سرعة تداول النقود) و(ثبات حجم المعاملات) : وحصر العلاقة بين كمية النقود والاسعار بينما كل متغيرات معادلة التبادل في الواقع تتغير و تؤثر في بعضها البعض , وهنالك حالات خلل تتحقق عند اتباع سياق مثل :
- عند تضاعف (M) وانخفاض (V) الى النصف فتبقى المعادلة بدون على حالها لان النصف الغي التضعيف
- عند مضاعفة (M) وتضاعف (T) فتبقى المعادلة بدون على حالها لان المضاعفة الغيت على الجانبين



- الشكل المجاور يمثل التأثير الفائدة غير المباشر في الاسعار

• معادلة الارصدة النقدية او معادلة كامبرج (ألفرد مارشال)

اخذ بعين الاعتبار غرض الاحتياط من النقود لكنها اهملت ايضا سعر الفائدة صيغة المعادلة

كمية النقود	M	M=KY
الطلب على النقود	K	
الدخل	Y	

- ليس كل زيادة في النقود تذهب الى الاسعار فالتوقعات و الاحتياط (الاحتياط أخذ جزء من الدخل يطلب كنقود لذاتها)
- اشتقاق معادلة كامبرج

$K = 1/V$	الطلب على النقود يساوي مقلوب سرعة التداول
$MV = PT$	مقلوب السرعة يعني الكبح وهذا ما يهدف الى سلوك الاحتياط
$MV = PQ$	في معادلة فيشر كانت على السلع كافة
$MV = Y$	فقط في السلع النهائية
$MV = Y/V$	
$M = KY$	

مثال : إذا بلغ عرض النقد 200 مليون ID وحجم المعاملات 50 مليون ID والمستوى العام للأسعار 1/2 المطلوب : أوجد سرعة التداول النقود ؟

الحل : ⇐

$$MV = PT \Rightarrow V = (50X)/200$$

$$V = \frac{\left(\frac{50}{1} \times \frac{1}{2} \right)}{200}$$

$\frac{\text{كمية النقود}}{\text{مستوى الاسعار}} = \text{الطلب على النقود الحقيقية}$
--

مضمون نظرية كمية النقود

تعتبر هذه المعادلة أي التالية حجر الزاوية نظرية كمية النقود وقد صاغها فيشر على الشكل التالي:

$$mv = pt$$

حيث أن:

m : متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة معينة

v : سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى.)

P : المستوى العام للأسعار

t : حجم المبادلات (اجمالي المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة)

وطبقا للافتراضات السابقة التي ترى بثبات سرعة الدوران (v) وحجم المبادلات (t) فإن المعادلة تؤثر ان تغير كمية النقود يؤدي الى تغير

المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

يلاحظ ان معادلة التبادل اعلاه تحتوي على طرفان احدهما يعبر عن الجانب النقدي (mv) عرض النقد والاخر يعبر عن الجانب الحقيقي السلعي

(pt) ولان طرفا المعادلة يعبران عن نفس الشيء فأنها تسمى (متطابقة) كونها تقر حقيقة واحدة وهي:

ان مجموع قيم عمليات التبادل (pt) خلال فترة زمنية معينة والذي يمثل الطلب الكلي للنقود او القيمة النقدية للسلع المشتراة خلال فترة معينة =

تساوي مجموع المبالغ النقدية المستخدمة في تسوية عمليات التبادل (mv)

بمعنى : ان كمية النقود المعروضة = كمية النقود المطلوبة وبأعاده ترتيب المعادلة فإن المستوى العام للأسعار (p) هو:

$$p = mv/t$$

هذا يعني ان مستوى الاسعار (p) يتوقف على كمية النقود مضروبة في سرعة الدوران (mv) مقسومة على الحجم الحقيقي للمعاملات (t) وهذا

يشير : ان مستوى الاسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود X في سرعة دورانها (mv) وعكسيا مع الحجم الحقيقي للمبادلات

وبما ان (v, t) ثوابت حسب افتراض فيشر فإن الاسعار p تتوقف على التغيرات في m كمية النقود وبنفس النسبة ونفس الاتجاه.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

تجاهل اثار اسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار

لم تبين النظرية اسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك

افتراض ان الاسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة ولأيمكن ان تتغير بعوامل أخرى وهذا غير صحيح فقد تتغير الاسعار نتيجة لأسباب غير

نقدية كفشل موسم زراعي.

2-نظرية كمية الدخل ومعادلة كمبردج (نظرية الدخل)

جاءت هذه النظرية الى جانب النظرية السابقة لتغير تقلبات قيمة النقود فالفانمون على هذه النظرية اعلنوا:

النقود لا تؤثر في الاسعار الا عن طريق الدخل

العبرة في الفرد هي كيف يتصرف في دخله

اذن هذه النظرية ترى ان تقلبات الاسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات

اي ان الذي يؤثر في الاسعار هو كمية النقود والتي تصل الى الاسواق

الفريد مارشال يقول ان الاقتصاديون يميلون الى التحليل الذي يقول ان الناس يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون به من شراء

السلع والخدمات وهو ما اطلق عليه مارشال ب (التفضيل النقدي)

صيغت المعادلة على الشكل الاتي:

$$Md = Ky$$

حيث Md : الطلب على النقود

y :الدخل النقدي

K :التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل وهي حجر الاساس في هذه

النظرية

مع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي K

وبما ان سرعة دوران النقود ثابتة في الفترة القصيرة

واعتمادا ان K هو مقلوب y حيث $Ky = Md$ ؟

اذن سيكون اي تغير في كمية النقود ذات تأثير على مستوى الاسعار اي $P = F(M)$

هذا يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار مما يعني عدم تغير كمية النقود على الدخل ومعدلات

الفائدة.

• قدرة المصارف التجارية ليست مطلقة وبأنها مقيدة بمجموعة من الافتراضات هي :

(1) الوعي المصرفي لدى الأفراد : بما يؤدي ذلك إلى إقبالهم على إيداع أرصدهم النقدية الفائضة في المصارف التجارية

واعتمادهم على الشيكات في تسوية مدفوعاتهم .

(2) احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية إجبارية (قانونية).

(3) عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي استناداً إلى الافتراض الأول.

(4) افتراض أن كل البنوك التجارية داخل الاقتصاد كأنها تعمل كمصرف واحد ضمن فروع متعددة ومنتشرة في جميع البلاد

(5) توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في إقراض ما لديها من أموال تزيد عن مقدار الاحتياطي النقدي التي ترغب بالاحتفاظ به .

(6) الطلب دائم على الائتمان

- المضاعف النقدي ($m=MS/MB$) هو النسبة بين عرض النقود الى القاعدة النقدية
- $MS = C + D$ (M1) احتياطات
- $MB = C + R$ (خصوم البنك المركزي) ودائع الجارية
- وهذا النموذج يقوم على افتراض الاتي C نقدية العملة المتداولة
- (1) امكانية احتفاظ البنوك باحتياطات اضافية (ER)
- (2) امكانية احتفاظ الافراد والمؤسسات غير المصرفية بنقدية (C) وودائع (D).

- التسرب النقدي : سحب المودعين على ودائعهم لضرورة و يعتبر خروج المبالغ أو النقود هو تعامل مالي خارج النظام المصرفي و التي تؤثر على إنشاء النقود فـ(كلما زاد التسرب النقدي قل إنشاء النقد)

$Mc=M-D$ (كمية النقود المنشأة (المخلقة) = صافي كمية النقود الناتجة من عمليات الإقتراض - الاحتياطي القانوني)

$M = D \cdot \frac{1}{(F+R) - (F \cdot R)}$	أو	$M = \frac{D}{(F+R) - (F \cdot R)}$	M صافي كمية النقود الناتجة من عمليات الإقتراض
			R الاحتياطي القانوني
			F نسبة التسرب النقدي
			D مبلغ الوديعة

بافتراض (عمليات السحب اليومية = عمليات الايداع اليومية)

إذا ما افترضنا أن الوديعة هي 20000 و $R=10\%$ ، $F=30\%$

$$M = D \cdot \frac{1}{(F+R) - (F \cdot R)} = \frac{20000}{((30+10)/100) - ((30 \cdot 10)/10000)}$$

$$M = 20000 / ((10/4) - (100/3)) = 54054$$

$$Mc = 54054 - 20000 = 34054$$

كمية النقود المنشأة

شكل معادلة فيشر

